

يُوسف؛ خيارنا محسوم بالتجهيزات الشرقية ولا يمكن أن تكون منعزلين عن العالم أين نحن على خريطة الاقتصاد العالمي؟

إلى الصين العام الماضي (٢٥ أيلول ٢٠٢٣) حيث قال: «نحن اليوم أكثر تمسكاً بالتوجه شرقاً لأن الضمائر السياسية والثقافية والاقتصادية بالنسبة لسوريا»، واعتبر أن «العلاقة بين البلدين يمكن أن تتغلق بقوة أكثر من خلال المبادرات الثلاث التي طرحتها الرئيس شي جين بينغ لتطوير التعاون في المجال الاقتصادي والثقافي وخلق مشاريع استثمارية مشتركة ضمنمبادرة الحزام والطريق»، في حين أكد الجانب الصيني الحرص على «انتهاز فرصة إعلان إقامة العلاقات الإستراتيجية لتحويل الميزات الجغرافية السورية إلى فرص تنمية».

وفي رده على سؤالنا حول العلاقات الاقتصادية السورية الدولية؟ لفت الدكتور يوسف إلى أنه يوجد في العالم اتجاهان اليوم معسكر الولايات المتحدة وحلفاؤها؛ والمعسكر الآخر بزعامة الصين وروسيا، وبالتالي خيارنا محسوم في التوجه شرقاً ولا يمكن أن تكون منزلي عن العالم.

وبما أن المبدأ ثابت وواضح، تبقى الإجراءات الحكومية الفعلية لتحقيقه وبناء هذه الإستراتيجية الاقتصادية موضع تساؤلات كبيرة، فأين وصلت وما أنجز فيها؟ سؤال لا يمكننا إيجاد إجابة عنه في ضوء شرح المعلومات والبيانات والأرقام.

التأثير في قوانين التجارة والاستثمار في مختلف أنحاء العالم.

أما فيما يخص الحديث الواسع على مستوى العالم عن التحول إلى عالم متعدد الأقطاب فإنه حتى الآن من الناحية الواقعية، لا يمكن القول إن الأحادية القطبية انتهت رغم وجود نمو القوى الناشئة مثل الصين والهند والبرازيل، فالولايات المتحدة لا تزال تحافظ بموقع قوي رئيسي اقتصادياً، لكن يميل العديد من المحللين للحديث عن تحول تدريجي نحو عالم متعدد الأقطاب مع ازدياد تأثير القوى الناشئة، دون إغفال أن هذه العملية ستستغرق وقتاً وستواجه تحديات كبيرة.

السياسة الاقتصادية السورية

لا بديل عن التوجه شرقاً

وسط هذا المشهد الاقتصادي الدولي ومرحلة التكوين التي يمر بها، ورغم أن الاقتصاد السوري في مرحلة صناعة شكل له لم يتبلور بعد، وقد تعرض لضربة أصابت كل مفاصله خلال سنوات الحرب على سوريا، كما أنه لا يزال يواجه العقوبات والحاصار، فإن المبدأ في السياسة الاقتصادية السورية ثبتته الرئيس بشار الأسد خلال لقائه رئيس الوزراء الصيني في تشيانغ في زيارته

السياسة الاقتصادية السورية لا بديل عن التوجه شرقاً

سياسة العقوبات والقوة الناعمة

القوانين والسياسات والتشريعات الأميركية تأثيرها أيضاً، وتعتبر السياسة الأميركية بفرض عقوبات اقتصادية على دول أخرى أبرز مثال، هذه الإجراءات الأحادية الالامسؤولة لها تأثير سلبي كبير في العلاقات التجارية الدولية والاستثمارات، ويمكن أن تؤدي لتفويض الاستقرار الاقتصادي العالمي، فما تقوم به كل من واشنطن وببروكسل من سياسة مفرطة غير متربة بفرض عقوبات وإجراءات اقتصادية أحادية يؤثر في العلاقات الدولية ويفاقم التوترات، وأول ما يتأثر بالتورات هي الاقتصاديات، والأكثر تأثيراً قطاع الطاقة وبالتالي الصناعات، ما يعني أن العقوبات ستؤدي حتماً إلى تغيير في توزيع القوى الاقتصادية، دون أن تنفل أثراً الاجتماعي الكارثي الذي سيخرج عن تدمير الاقتصاد في البلدان المستهدفة، وهذا بدوره يؤثر في التنمية الاقتصادية في دورة الاقتصاد العالمي.

إضافة لما سبق من أدوات، فإن الولايات المتحدة تستخدم تفоздها الثقافي والتكنولوجي للتأثير في السياسات الاقتصادية العالمية، وهو ما يسمى بالقوى الناعمة، فهي تقوم بتوحيد المؤسسات المالية الدولية لتحقيق أهدافها، كما أن دورها في اتفاقيات التجارة الحرة والاتفاقيات الدولية الأخرى يمنحها فرصة

المحاولات الصينية والروسية وغيرها من الدول لتقليل الاعتماد على الدولار الأميركي، مضيفاً: ما هو البديل عن الدولار الأميركي؟، فحتى الآن لا يوجد عملة تحظى بنفس الثقة يمكن أن تحل محله، فالبيورو لا يشكل سوى ٢٠ بالمائة من الاحتياطييات العالمية، وبالنسبة للصين لا يوجد لديها رغبة حقيقة لأن تكون عملتها هي البديل عن الدولار حيث إنها لا تشكل أكثر من ٣ بالمائة من الاحتياطييات العالمية؛ كما أنها اعتنقت في سياساتها التجارية الخارجية على تخفيض قيمة عملتها لتصبح سلعها أرخص عالمياً.

ورداً على سؤال «الاقتصادية»، عن مستقبل عمليتي الصين وروسيا في حال هزمتا الغرب بسرعة وتأثير ذلك على الضربة الاقتصادية العالمية المحتلة؟ قال الدكتور يوسف إنه يجب التركيز على جوهر الصراع، فمشكلة الصين وروسيا ليست مع الغرب (أوروبا) وإنما مع الولايات المتحدة الأميركي، وهي لا تسعى لهزيمة الغرب لأنه يرأسي أوروبا خارج الحسابات الصينية كمنافس، وروسيا قادرة على الإطباق على أوروبا من خلال التحكم بمصادر الطاقة وخاصة الغاز، كما أن العملة الصينية مستقرة بشكل إجمالي، والروبل الروسي وبالرغم من الحرب مع أوكرانيا فإنه يحقق مكاسب.

دمشق
قائمة
من دمشق لاجلك سورية



**المرشح المستقل
لعضوية مجلس الشعب - دمشق قطاع (أ)
الاقتصادي الزراعي رفيق محمد
الاقتصاد الزراعي.. صمام الأمان**

A professional portrait of a man with light-colored hair and a well-groomed mustache. He is dressed in a dark grey or black pinstripe suit jacket over a white collared shirt and a dark blue patterned tie. The background is a solid, dark blue color. At the top left of the image, there is a logo with Arabic script and English text: "دَمْشَقُ قَائِمَةً" above "من دمشق لاجلك سورياً". Below the portrait, there is promotional text in Arabic.

المهندس سامر الأيوبي

نهاية الوطن.. عزيمة وعمل

عضوية مجلس الشعب - دمشق قطاع (أ)

A large digital screen displays real-time stock market data and a line chart. The screen shows the following information:

- 全球指数 (Global Index)
- 上证指数 (Shanghai Composite): 2977.56, -2.67%
- 深证成指 (Shenzhen Composite): 10694.61, +2.85%
- 恒生指数 (Hang Seng Index): 15180.69

A line chart below the data shows a fluctuating trend over time. In the foreground, a street sign indicates the location is Beijing West Road (北京西路) and Chengdu North Road (成都北路). Other signs for Yan'an West Road (延安西路) and Chengdu South Road (成都南路) are also visible.

شادیة إسبر ■

بين الواقع والآفاق،
وأشتعال بؤر توتر في العالم
وتهديدات متصاعدة في مناطق
صدام عدّة، مع تغيرات
جيوا سياسية وجيوا اقتصادية
عالمية، ومشهد يتشكل بخطوات
مدرسية أحياناً ومفاجئة أحياناً
أخرى، يبدو التنبؤ بالسلسلة
الدقيق للأحداث الاقتصادية
بين انهيار وتكوين، صعباً جدّاً
حتى على المخضرمين في الاقتصاد
والسياسة، فلأن نحن اليوم في
مشهد اقتصاد يتقدّم ويتشكلُ
معاً

الاقتصاد ببساطة

THE ECONOMY SIMPLY

استكمالاً للجزء الأول من مادة التعافي الاقتصادي المبكر في عدد «الاقتصادية» بتاريخ ٢٠٢٤/٦/٣٠ الذي أوضح ما تواجهه الدول الخارجية من أزمات وحروب من تحديات جمة أبرزها معدلات التضخم المرتفعة شهرياً والتي تُضعف القدرة الشرائية للأفراد، وكذلك العجز المالي الكبير والمستمر لخزانتها والتي تعكس المستويات المرتفعة للديون الحكومية (الخارجية والمحلية) إضافة إلى الانكماش الاقتصادي في جميع مفاصل الحياة الاقتصادية للبلد الأمر الذي يضعف القراءة المطلوبة لتحفيز الاقتصاد.

ونظرًا لذلك فإن جبل النجاة يتمثل برفع قدرة الدولة على كسر ما يسمى بـ«فتح» الحرب الاقتصادية» من خلال إدارة أدوات وموارد السياسة الاقتصادية التي تمتلكها بشكل خلاق وفعال وموحد، فبالإضافة إلى السياسات المالية والتقدمية، يجب أن يشمل اقتصاد ما بعد الحرب على سياسة فاعلة ومؤثرة للتوظيف، وسياسة موجهة لتفعيل بيئة الاستثمار.

وبمراجعة سريعة نرى أن معظم البلدان التي شهدت نماذج تعاف ونمو ناجحة كانت قد نفذت إصلاحات في وقت مبكر باتباع نهج تدريجي ومتسلسل لوضع الأساس الذي يبني عليه نهج الخطوة اللاحقة، أي إن البداية كانت إصلاحات تأسيسية تبنت إجراءات في وقت مبكر ركزت على التغلب على الأزمات المالية وいく التضخم المفرط، وتدعيم متغيرات الاقتصاد الكلي بشكل متوازن وتسهيل الإصلاحات واستقرارها، وبمجرد وضع هذا الأساس، أضحت الطريق ممهدة للنظام المصرفي ولبيئة الاستثمار في المدى المتوسط، وهذا يعني أن السنوات الأولى حاسمة في تحديد مسار التعافي الاقتصادي وفق نهج متسلسل متدرج بعيداً عن تنفيذ «العلاج بالصدمة» مما يسمح ببناء الثقة بالإجراءات التي تم اتخاذها واستخدامها لإدخال إصلاحات أكثر تعقيداً لاستعادة ثقة المواطنين بعد سنوات من عدم اليقين والعنف، وصولاً إلى توفير الوظائف

والخدمات للأفراد والأسر، وتعزيز المؤسسات، وزيادة وضوح السياسات الاقتصادية، ما يعني أن نهج «الدرج» يسمح للاقتصادات المتعافية بالبناء على المكاسب المبكرة بطريقة ذاتية التعزيز ويمهد الطريق لمن يليه.

ففي الاقتصادات التي تعاني من تضخم مفرط يغطيها تمويل العجز المالي من المصرف المركزي (التمويل بالعجز) وانخفاض متواصل بقيمة العملة المحلية، تكون الأدوات التقنية المتشدة هي العلاج الوحيد المتاح مع تفتق المصرف المركزي بالاستقلالية الكاملة، حيث إن الإدارة الجديدة لسعر صرف العملة المحلية يعد ضرورةً مهمة تعزيز القدرة التنافسية التجارية فانخفض قيمة العملة له عواقب وخيمة على مستويات الفقر والعملة، كما أنه يؤدي إلى تشبيط أو تأخير الاستثمارات في الصناعات المتنافسة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

ومن ناحية أخرى، يتمثل التحدى الرئيسي للسياسة المالية أيضاً في إيجاد التوازن الصحيح في بنود الموازنة العامة وأهدافها للفترة القصيرة والمتوسطة الأجل، والتي تكون فيها التوقعات المطلوبة كبيرة فيما تكون الإيرادات ضعيفة للغاية، حيث تتسم البلدان الخارجية من الحروب بانخفاض الحصيلة الضريبية نتيجةً ضعف قدرات التحصيل الضريبي وانتشار الطابع غير الرسمي الناجم عن الحرب (اقتصاد الفلل) والذي يقلل من الوعاء الضريبي إضافةً إلى وجود خلل في القوانين الضريبية المعمول بها سابقاً مع تهرب ضريبي كبير، وعلى الرغم من أن الحصيلة الضريبية قد تزداد عاماً بعد عاماً في اتجاه تصاعدي بعد فترة من انتهاء الحرب وبعد مرحلة التعافي الكبير، إلا أن هذه الإيرادات تبقى غير كافية لتلبية احتياجات التعافي والتوقعات المطلوبة بمحظ الخطة الاقتصادية الموضعية ولاسيما وإن تراافق معها استمرار التراجع بسعر صرف العملة المحلية، وبناء عليه فإن استعادة القدرة المالية يتم بإعادة إنشاء إدارة ضريبية سليمة وفعالة من خلال إصلاح النظم الضريبي بشكل عاجل، وأن يسترشد هذا الإصلاح بالرأي العامية والتدرج وحساسية الحرب، وأن يزيد حجم القاعدة الضريبية والذي يعتمد على حجم وديناميكي القطاع الاقتصادي الرسمي الخاضع للضريبة، لذا فإن إعادة بناء وتوسيع القطاع الرسمي يجب أن يكون أولوية حكومية، من خلال استخدام أدوات السياسة المالية كمحفزات للانضمام له، واستخدام بعض بنود الإنفاق الحكومي للغاية نفسها، حيث يمكن أن تكون التوقعات العامة «مساعدة للتعافي» إن كانت قادرة على معالجة التفاوتات الأفقية بين طبقات المجتمع بشكل فعال وموجهة لتعزيز النمو الشامل وتوليد فرص العمل.

وفي السياق ذاته، يعتبر تعزيز البيئة الاستثمارية المحرك الرئيسي للتعافي الكبير، ففي أعقاب الحرب مباشرةً، تحجم الشركات والمؤسسات الخاصة وكذلك المستثمر الأجنبي عن الاستثمار نتيجةً لاستمرار مخاطر الأمن والسياسة، وخشيةً من المخاطر التجارية والاستثمارية المرافقة للبلد للأسباب المعروفة اقتصادياً، وكلها عوامل تسهم في ضعف مناخ الاستثمار، ولذلك فإن دخول الاستثمار الخاص إلى اقتصادات ما بعد الحرب في وقت مبكر يمثل تحدياً يستمرأ يتطلب زيادة الحوافز المالية للشركات للاستثمار في القطاعات الرئيسية بناءً على مسابق، لا تعتبر عمليةً كسر خ الحرب الاقتصادية بالمستععية على الحل، فهناك أمثلة تاريخية معروفة لبلدان تمنتت بتعافٍ ناجح بعد حروبها وأزماتها.